

كتاب النكاح

عسین بن احمد

۸۲۰
۱۷۷۹

٤١٦٥٠٨

كتاب السؤال والجواب من احكام النكاح ، تأليف

م

الشيخ عدلية والشيخ عبد الرزاق ؟ خط القرن
الثالث عشر الهجري تقديرا

٢١x١٥ سم

١٥ س

١٦ ص

نسخة جيدة ، ضمن مجموع (ص ٣٢ - ٤٧) خطها

نسخ معتاد

١- الاحوال الشخصية ، الفقه الاسلامي

واصوله - المقول في ب - تاريخ النسخ

١٧٧٩ م

٢

١

مجموع

كتاب البصائر
لشيخنا محمد

هذا كتاب البصائر

عبد الوهاب بن زروق في البصائر للشيخنا
على الشافعي اذا قلنا با حنفية وكقول
الحاكم شافعي اقله ما لم يحكم به حنفية انتهى
هل الرجل اذا كان هو الذي للمراة لم يثبت له
ان يزوج نفسه منها فقال ابو حنيفة ومالك بن نضر
على الاطلاق وقال الشافعي بن زروق يجوز ذلك
ولا يتوكله غيره في بيعه هل ينعقد النكاح
البيعة والبيع فقال ابو حنيفة ينعقد كل نكاح يقضي
التملك والتباعد دون التزويج قال الشافعي واهل
لا ينعقد في ذلك وانما ذلك فخذ ذكر اهل البيت لا
ينعقد انتكاح للفقهاء وكل النكاح يقضي التملك
وذكر ابي القاسم فخذ المسألة فقال البيهقي لا تخل راحة
بعد البيع ضلع وان كان هبتا اياها لم ينعقد

مكتبة جامعة الرياض - قسم المخطوطات	
اسم الكتاب	مجموع فيه كتابات الرقم ١٧٧٩
اسم المؤلف	
تاريخ النسخ	٢
عدد الأوراق	٢٤
ملاحظات	١٤٧٨

بسلام في العدة فمما علي النكاح والافالكاح
من وقت الرقة ولا يجوز للمسلم نكاح الوثنية فان
نكح وثنية ثم اسلم احداهما قبل المسيس الفسخ نكاحهما
وان كان بعد المسيس فان اسلم المتخالف منهما في العدة
فمما علي النكاح والافالكاح منفسخ فزوقت اسلام
الاول منهما ولا يجوز للمسلم نكاح المجوسية والمجوسية
والزندقية التي ليس بها دين والصابية واليهودية
بين المجوسية والكنائس او بين الكنائس والمجوسية وكل من
حكم الوثنية وتحلل للمسلم نكاح حر اهل الكتاب وهو اليهود
والنصارى ومن دخل في دينهم قبل التبديل والشيعة ولا يحل
تحلل نكاح ايمانهم لحزب ولا لعبد بل تحلل وطئهم بملك اليمين
وحرمة علي الرجل نكاح الحرمة بنحو او عمرة وحرمة الملا
علي من لا عنها علي التاميد ولا تحلل المطلقة من ثلث علي من
حلها حتي يطأها في الفرج زوج آخر في نكاح صحيح
فريطلنها وتنقض العدة من ذلك كذا حكم العبداء اطلقت

مسلم

امرأة طامتين وتكفي تغيب المحسن في الفرج او من
من مقطوع بها ولا يكتفي الوطئ بالنكاح الفاسد ولا الوطئ
بالسبب ولا الوطئ بملك اليمين ولا الوطئ في الذب ومن
تزوج بها بشرط الطلاق مقارنا في العقد بطل النكاح ولا يحل
التحليل للزوج الا ذل وان شرط ذلك قبل العقد صح النكاح و
بطل الشرط وان تزوجا واعتقدا انه بطلها اذا وطئها لبر
فذلك وصح النكاح ولا يجوز للرجل نكاح جارية ونكاح
جارية ابنة الا ان يكون الاب مملوكا ويجوز له نكاح جارية
ابنة امه بطلها ما سوا ذلك الا ان يكون مملوكا او غير مملوك ويجوز
للرجل نكاح جارية امه ولو تزوج جارية اجنبية ثم
ملكها او بعضها انفسخ النكاح وان ملكها ابنة لم ينفسخ
في وجه وان ملكها ابنة لم ينفسخ النكاح اصلا ولا يجوز
للحر ان تنكح عبدها فان تزوجت لعبدا اجنبيا ثم
ملكته او بعضه انفسخ النكاح ولا يجوز للحر المسلم
ان تنكح امه الغير الا بامره من انظر **احد** فقد

وكانت تحت خمر نساء او فناء مهر مائة
لأبنة وكتابتها ومغبرة لم ينجح الامم لم يطلتها
والثاني فقد طول الحرة فللمغربة نكاح الامم وان
جدة خمر ترضي بهر مؤجل لابلدون مهر مثل **والثالث**
خوف العنة فيهم ذكرها بغلبة الشهوة وضعف التقوى
وان كان قوي التقوى وامر على نفسه لم ينجح
الامم تر والقامر على سيرة لم ينجح الامم **والرابع** كون
الامم مسامحة في هذه الشروط تعتبر في ابتداء النكاح دون
دوامه فلن تلج الامم تر قد رز على الحرة ونكحها لم ينجح نكاح
الامم ولا يجوز **فكاح** فكل حرة الغيرة فلواند من خير وعلبا
على الظن موته فعلى القول الجديد بانها من وجبت الى ان تقوم
البينة بموته وعلى القديم انها تر قبل ربع سنين ثم تقدر
عنة الوفاة من ان الشافعي رحمه الله عليه قد مرجع
عن القائل من يوقل الوفاة يوقاض لنقض حكمه ولا
يجوز نكاح المعتدة من غير ويكره نكاح المزابية بالحمل

بعد العدة وكذا نكاح الحامل من الزنا من تزوج
ووطئها وهي حائل انقطعت العدة فاذا افرق بينهما
امتت العدة من الاول ثم استأنفت العدة من الثاني
كانت حاسما لم ينقطع العدة من الاول فاذا وضعت استأنفت
العدة من الثاني وان وطئها الزوج في العدة ببيته
استأنفت العدة ودخلت فيها البقية وله الرجعة فيها
بقي من العدة الاولى ان كانت مرجعية والطلاق الرجعي
كل امرأة طلقها الزوج الحرة طلقا او طلقين او طلقها
العبد طلقا بعد الدخول بها من غير عوض فله
راجعتها ما لم تنقض عدتها ولا يحل له وطئها ولا
الاستمتاع بها قبل ان يراجعها فاذا انقضت عدتها
قبل الرجعة فله ان يجدها ونكاحها ثم ارجعها اليه
برجعة او بنكاح جديد كان معه على ما بقي من
الطلاق فاو طلقها قبل الميسر او بعدة بعوض فلا
رجعة له عليها بل له ان يجدها ونكاحها ونقض الرجعة

مراجعت من زوجتي فلانة وكذا لك مراجعتا او اجعتا
 بزوجتي التي وسميت الاشهاد علي ذلك ولا يشترط ان يكون
 بعد ثلثة اشهر بالطلاق بعد الدخول ويجوز في الفسخ
 والافساح والوطي في النكاح الفاسد والوطي بالثبوت
 من طلق امراته قبل الدخول بها المرجع عليه العدة
 والعدة الواجبة بالطلاق ثلثة اشهر انواع **النوع الاول** العمل
 فتتقي عن الحمل بوضع حملها بقوله تعالى وان كن
 اولاد حمل فانفقوا عليهن حتى يرضعن حملهن وقال
 ايضا جل جلاله واولاد الاحمال اجلهن ان يرضعن
 حملهن ولو في الوقت سواء كانت حرة او امه بشرط
 ان يكون الموضوع علي صورة ادمي او يكون نطفة الحرة
 بامر من القوايل انه يجوز بل لا شك وان يكون ملتحقا
 بمن منه العدة فلو كان الزوج من يزل مثله وجأت
 به من وقت الطلاق لاقبل من اربع سنين انقضت العدة به
 وان ولد من وراء هذه المدة او من لا يزل مثله لم يكن الولد

من وقت طلاق امراته
 من وقت طلاق امراته
 من وقت طلاق امراته

ولم تنقض العدة به وان يكون الرجم فامر من حمل ور
 دام بين ولدين مادون ستة اشهر فما حمل واحد
 تنقضي العدة بما لا قول بل بالثاني فان كان بينهما ستة
 فصاعدا فصا بطنان فالعدة منقضية بالاول **النوع الثاني** وهي
 الاشهر وهي عدة الصغيرة او البالغة التي لم تحض اصلا والاشهر
 او المستحاضة المتغيرة عدة من ثلثة اشهر بالاهلة الا المنكسرة
 فانه ثلثون يوما وعدة امراه مطلقة من حوله بها غير بالعدة
 ثلثة اشهر فاذا انقضت عدتها فلا يجوز لزوجها ان يزوجها
 قبل البلوغ ولو اذن لان اذ هذا لا يصح الا بعد البلوغ لان
 نهر فانه لا غير نافذة واذا اعتدت امرأه ثلثة اشهر الا يوما
 او ساعدا فخاضت فعليه ثلثة اقران فما مضى قران الثلثة
 علي الاصح فان تمت العدة بالاشهر فخاضت جاز لزوجها ان
 يزوجها باذنها في الحال وان كانت امه عدة بها شهر **النوع**
الثالث الاقران فالتخيض عدة بثلثة اقران والاقران هي الاطباء
 فان طلقت في الطهر فتتقي عدتها باطعن في الحيضة الثالثة و

من وقت طلاق امراته
 من وقت طلاق امراته
 من وقت طلاق امراته



قال في الانوار ولومات والنوابة في عدة الطلاق فان كان رجعا استغلت الى عدة الوفاة
وان كانت بائنا فلا وهذا اذا كانت حاملا

ان كانت حاملا بوضع حملها سواء كانت حرة
وان كانت خائلا او حاملا بحمل لا يجوز ان يكون بين
نعتها امر بعد اشهر وعشرين ليل ان كانت حرة وامر
نعتها ثلث اشهر وان وخمس ليل ونحوه من عدة الوفاة
لا من وقت وفروا بالخبر ولا ينفذ في هذه العدة التي
حيضا ولا التي وطئ من وجها بل يجب هذه العدة
عليها وان مات عنها قبل الدخول بها بخلاف المطلقة
السبب الثالث بعد من الملك وهو موجب الاستبراء
فمن تجدد له ملك في امه بملك بشري او بشري او هبته
او فسح او مرق بعيب او اقاله فحرام عليه ان يستمتع بها او
ينظر اليها بشهوة حتى يستبرأ بحقيقة كاملة فان كانت خائلا
فاستبراءه بالحقيقة على الاصح وان لم يخضن فلا يلزم له بقية
الحيض وان كانت منة وان الاشهر فثلاثة اشهر على قول
اشهر على قول وان كانت حاملا فاستبراءه بوضع حملها
وان كانت من التنا ويجوز ان يقع الاستبراء قبل قبض المشرى

في طاعة الزوج في هذه العدة
فما كان له من شأنه في
من الايض او من

صفت في الحيض تنقضي عدتها بالقطع في الحيضة الرابعة
قبل قولها في انفساء العدة مع الامكان فامكان الولد
حامل بعد ستة اشهر من وقت امكان الوطئ وامكان
الطهر بعد مائة وعشرين يوما وامكان الحمل بعد ثمانية
يوما وامكان انقضاء العدة بالاقراء اثنتان وثلاثون يوما
ولحظتان ان طلقت في الطهر وان طلقت في الحيض فبعة
واربعون يوما ولحظتان وان كانت امه اعتدت بقرآن
فان اعتدت في اثناء العدة فان كانت مرجعية امكن
عدتها حرة وان كانت بائنة اعتدت احداث بقرآن ومن
تباعد حيضا برضا او عليه فعليه ان ينظر الحيض
وان كان الانقطاع بغير حيض عليه فالقول الجدي
انما تبصر حتى يعاودها الحيض او تبلغ الى سن الايام
ثم نعت بالاشهر وتعتبر في الايام اياها كنساء غيرها
من جانب الاب والام على اصح القولين **السبب الثاني** وفاة
الزوج نعتا المتوفى عنها من وجها نوعان احدهما

في طاعة الزوج في هذه العدة
فما كان له من شأنه في
من الايض او من

في طاعة الزوج في هذه العدة
فما كان له من شأنه في
من الايض او من

يجوز في الهبة قبل القبض ولا يجوز في الوصية
 بل القبض لكن بعد القول وموافق الموصي ويجب الاستبراء
 في الصغيرة والكبيرة والامتناع سواء كان الانتقال من امرأة
 او من رجل او من رجل الى رجل ويجب الاستبراء للمكاتب اذا اعاد الى
 الرق بالعجز وكذا لو اشترى زوجة فباعها بالرجوع
 واذا لم يوجعها في وجع ولو اشترى جارية او وثيقة او
 ممتعة فاستبراء بعد الاسلام ولو اشترى ممتعة
 او من وجع فاستبراء بعد العدة والطلاق والبراء
 الفرائض من الامتة الموطوءة او المستولاة بالعنف او بموت السيد
 وجب الاستبراء ومن اراد تزويج الجارية الموطوءة فلا يجوز
 له ذلك حتى ينبت ثمارها ومن اعان على مسولته او اراد ان ينكحها
 فلا تظهر حوائرها لمساوطة بالثمن وامرأة ان ينكحها او يجوز
 الاعتماد في قولها التي حقت فلا تخاف على ذلك **الزكوة الثالثة**
 الشاهد ان فلا يجوز النكاح الا بحضور شاهدين عدلين
 مسلمين بالغين حرة مسلمين بصيرين ذكرين فصوله تعالى وشهادته

في مدة الاستبراء

مقبول في الشهادة للزوجة

شهادته من رجلين وقال النبي صلى الله عليه وسلم وكل ما كان
 اربع فهو سفاح الخاطب والولي والشاهدان الموصوفان وعليه
 مقبول في الشهادة للزوجين اليسا بعد وبن ولا يبين ولا يبين
 ولا يجوز ان يكونا من جنس واحد الزوجين فيجوز ان يكونا من جنس واحد
 دون مستور الرق فان كان كونا المشاهدين فاسقين عند العقد
 تبين البطلان على قول لكن اذا تبين نكاحا وتبين كرا لا باقر المستور
 فاذا عرف احد الزوجين كونهما فاسقين عند العقد لم ينعقد
 وعند الجاهل خفيته من غير ان يعرفه كني شهادته رجل وامرأتين وعند
 مالك رحمه الله عليه يانفي الاعلان **الزكوة الثالثة** العاقدان وهما
 الزوج والولي فالزوج البالغ العاقل مختار يان ان يعقد بنفسه
 وبان ان يكون كل من يعقد له والاحب ان لا يزيد على امرأة واحدة
 ولا يجوز ان يؤكل الا من يجوز له ان يقبل العقد لنفسه وغير البالغ
 بزوجه الاب او الجد فقط فلا يزوجه رجل من امرأة واحدة
 في احد الزوجين ولا يزيد على مهر المثل والمجنونة الكبيرة لا ينفق
 في وقت لم تزوجه الا باذنه وان كان لا ينفق ولكنه يحتاج

من يزوج جبر الاب او الجدة او الحاكم ولا يزداد له على الكرم
 واحد والسفينة المحتاج والمحجور عليه يسفركان كان
 الخالي كحاج يزوج جبر الاب او الجدة او الحاكم ياذن التسفير
 فان اذن التسفير لنفسه جاز النكاح والعبد الصغير يزوج
 المولي والكبير يزوج بآذن المولي سواء كان العبد قنأ ومكاتباً
 وسواء كان الاذن مطلقاً ومقيداً بامره بعينها وعبد الصبي
 لا يزوج جبر وليه في ظاهر الوجهين الا انه يزوج امرأته فانها
 المولي فهو من العصبات غير الابن والاقر من الاولياء الاب من الجدة
 ثم ابوه وان علما ثم الاخ للاب والاخ ثم الاخ للاب ثم الاخ
 للاب والام ثم ثم الابن الاخ للاب ثم الابن الاخ للاب والام ثم
 ابن الابن الاخ للاب وان سفل ثم بنوه على تيمم ثم العمد للاب والام
 ثم العمد للاب ثم ابن العمد للاب والام ثم ابن العمد للاب وان سفل ثم
 بنوه على هذا الترتيب ثم عم الاب للاب والام ثم عم الاب للاب ثم
 بنوه وان سفل على هذا الترتيب ثم عم الجدة ثم بنوه وان سفل على
 هذا القياس ثم المولي المعتق بعد هذا ان كانت معتقة او بنت معتقة

او بنت معتقة ثم عصباته واقرب من العصبات الابن ثم ابن
 الاخ ثم ابن الاخ ثم الجدة ثم العمد ثم ابن العمد ثم معتق المعتق
 عصباته وترتيب عصبات المعتق لعصبات القواير الا ان اباه
 وابنته بقدر ما له علي جدته في قول وبساويان في قول جده
 ابن المعتق على ابيه والي اعحق بعضا يزوجها المالك والمعتق
 او القاضى وعصباتهما بالاتفاق على الاخير وعقيقة المرأة
 يزوجها من يزوج الشبهة بآذن العتيقة عند عدم عصبات
 العتيقة فيزوجها ابوا الشبهة في جبرتها وانها بعد موتها
 ولو تزوج عبد لم يجل بعقته لرجل فانت منه بولد كان ولا
 الولد لمعتق الامم ثم لعصباته فان اعتق ابوالد ابن المولى
 من معتق الامم ومن عصباته المولى المعتق الاب والي عصباته من بعد
 ولا يزوج احد من الاولياء وهناك من هو اقرب منه فانه استحق
 اثنتان في الدر جبر احدهما يدلي بالابوين والآخر يدلي بالام
 فالقول الصحيح ان الذي يدلي بالابوين اولى فان استويا
 في الدر جبر والادلاء فالصحيح ان يقدرا استهما واعلموا

من يزوج جبر الاب او الجدة او الحاكم ولا يزداد له على الكرم
 واحد والسفينة المحتاج والمحجور عليه يسفركان كان
 الخالي كحاج يزوج جبر الاب او الجدة او الحاكم ياذن التسفير
 فان اذن التسفير لنفسه جاز النكاح والعبد الصغير يزوج
 المولي والكبير يزوج بآذن المولي سواء كان العبد قنأ ومكاتباً
 وسواء كان الاذن مطلقاً ومقيداً بامره بعينها وعبد الصبي
 لا يزوج جبر وليه في ظاهر الوجهين الا انه يزوج امرأته فانها
 المولي فهو من العصبات غير الابن والاقر من الاولياء الاب من الجدة
 ثم ابوه وان علما ثم الاخ للاب والاخ ثم الاخ للاب ثم الاخ
 للاب والام ثم ثم الابن الاخ للاب ثم الابن الاخ للاب والام ثم
 ابن الابن الاخ للاب وان سفل ثم بنوه على تيمم ثم العمد للاب والام
 ثم العمد للاب ثم ابن العمد للاب والام ثم ابن العمد للاب وان سفل ثم
 بنوه على هذا الترتيب ثم عم الاب للاب والام ثم عم الاب للاب ثم
 بنوه وان سفل على هذا الترتيب ثم عم الجدة ثم بنوه وان سفل على
 هذا القياس ثم المولي المعتق بعد هذا ان كانت معتقة او بنت معتقة

حلتها فان تزوج الاخر صح فان كان اقربا وليا المرأة فبقا
 وصيا او محنوتا او سببا او تحت النظر بالوفاء الشديد او بالمر
 كافر على مسلمة فيزوجها الولي الذي ابعد في الذرحية
 منه وما للحاكم فيزوج المرأة اذا لم يكن لها ولي او غاب اقربا وليا
 فوق مسافة القصر او عضلا وليها وقد اذعت الي كفوا وراة الولي
 كخارج مؤثمة وليس لها ولي مثله في الذرحية وكان اقربا وليا
 محرما فيزوجها الحاكم في وجبر والولي الا بعد في وجبر وان كان
 منفي عليه فلهذا كذا كان بعد ثلثة ايام والناسق ولي في احد
 القولين وكذا كذا الا في احد القولين والاب لا يزوج أمه
 بالبنوة الا ان يكون الابن ابن ابن عمها او من عنت عليه وعصبته
 او كان حاكما فحينئذ يجوز له ان يزوج أمه ويجوز للاب وليا
 تزوج البكر من غير رضاها صغيرة كانت او كبيرة ولكن يستحب
 اذن الكثرة واذ نساء ما رتا على الاصح ولا يجوز لغيرها من العصابة
 تزوج البكر الا باذن بعد بلوغها واذ نساء ما رتا على الاصح واما
 السب فان كانت بالذرة عاقلة فلا يجوز لاحد من الاولاد تزوجها

الا باذن ما بعد البلوغ واذ نساء النطق سواء شابت بالبر
 خلال وان كانت غير بالغة لم يجز لاحد من اولادها حتى تبلغ
 له وان كانت محنوتة جاز للاب والمجدين تزوجها صغيرة كانت
 او كبيرة شيئا كانت او بكر او للحاكم تزوجها عند عدلها اذا
 كانت كبيرة وسائر العصبات لا تزوجونها وان كانت امه فلهي
 ان يزوجها بغير اذنها بكر كانت او ثيبا صغيرة كانت او كبيرة عاقلة
 كانت او محنوتة وان كانت مكاتبه لم يملك السيد تزوجها بغير
 اذنها وان كانت امه للامراء فيزوجها ولي السيد باذنها
 والاذن لا يصح الا بعد البلوغ فيلوع الصبي بالاحتمام او
 باستكمال خمس عشرة سنة غزيرة او بانهان الشعر الخشن من
 العانة في حق صبيان الكفار دون صبيان المسلمين في اظهر الوجهين
 وبلوغ الجارية باذنها وبالحيف وبالحبل وتقبل قولها في
 وقت امكان الاحتلام والحيف فوقت امكان الاحتلام للصبى
 عشر سنين ووقت امكان الحيف للجارية تسع سنين ولا يثبت
 بلوغها بالنسبة الا بشاهدين من حريين مكافين وتقبل عليها

وقوله في مكان الاحتلام
 وقوله في مكان الاحتلام

ت الولادة المعاومة بشهادة رجلين او رجل وامرأتين
ربع مشقة ثقات ومهادت البالغين كقولهم حب علي الوي
اذا ما وادعت الي كقولهم لم يزل الوي تنوحيها لان الكفاة
حتمها وحق الاولياء فان رضوا بترك الكفاة بقولها جازم
اذا رضى الاقرب لم يكن للابعد الاعتراض ولو اذنت لولدها
مطلقا بالزوج فله ان يقول على الاصح وان منعته من التوكل لم يجر
ان يقول اقوي القولين انما على الوي الجبر اذا وكل ان يعين الزوج
بمخلاف اذ المرأة فانه اذا رضى لا يفتقر الي تعين الزوج فلو قالت
زوجي من سنت لم يزوج الا وكفوا فان زوجها من غير كفو بغير
رضاها او رضا سائر الاولياء فالنكاح باطل في اصح القولين وفي
القول الثاني وينبت لها وللباقين فراولياءها خبال الفسخ ونجوي
القولان في تزويج الاب والجد او الحاكم البكر الصغيرة او البالغة
من غير كفو فيحل النكاح في اصحهما ويصح في الاخر فللبالغين
خيار الفسخ في الحال وللصغيرة اذا باغت والصح ان الثاني لان
لها بزوجها الحاكم من غير كفو برضاها **فصل في الكفاة وضال**

الكفاة خمس التامة من العيوب التي ينبت بها
النكاح والدين والنسب والحرة والضعف في فيه بعض
العيوب التي ينبت بها الخبار لها وهي الجنون والمجنون
والجيب والفتنة لا يكون كفو للتسليم عنها **والثاني**
فالفاسق والقاسق ليس بكفو للفتنة **والثالث** فالعجبي
ليس بكفو للعربية وغير العربي ليس بكفو للفتنة **والرابع** الخنزير
فالعبد ليس بكفو للفتنة ام لينة كانت او عتيقة **والخامس** الضعيف
فالكناس والخمار وقهر الخمار والحامس والراعي لا يكون
ابنة الخياط والحراث والحائك ولا يكون ابنة الناجح والبرابر
وهما لا يكونان ابنة العالم والفاخي فهذه الخمس لا تعتبر في تزويج
البنات لاني تزويج الابن نكاحا لا يزوج بغيره ولا مغيرة
بالعيوب المستندة بالخبار وهي الجنون والمجنون والدين والرق
والقرن **الزكوة** الضعيف ونحو ذلك قبلها الخطبة اذا لا يند
كل خاطب منها فخطبة العترة بالقرن حر امرؤ بالتعريض
جاز في عدة الوفاة وهو امر في عدة الرجعية وفي عدة الباتة وهما



خطبة علي خطبة الغيرة بعد الاجابة فلو اجابة الشيب
 بالغة واجاب ابو البكر وسيد الامم حرمت الخطبة فن
 طهرها وفتح غيره فتح كاحر وانور يعني القويح ان يقول
 اذا انقضت عدتها تزوجتك وما نسبته من معنى التعريف
 ان يقول لها مريد ما رغبت فيك **واما** الضيقة فهو قول الولي
 انك تزوجك فلا تارة او تزوجتك ولا تقوم مقامهما لفظان اذان
 الا التزويج بكل لسان في حق العاقر والقادر بالعبودية والاحوط
 انه لا يفي قول الزوج فبدت حتى يقول كاحرهما او تزوجهما
 ولا يجوز تكاثر التعليف على شرط وهو ان يقول اذا جاء من
 الشهر فند تزوجكسا او ان كان ولد اني فند تزوجتكسا ولا يجوز
 كاحر الشغار وهو ان يقول تزوجتك ابنتي علي ان تزوجني ابتك
 ويكون بضع كل واحدة منهما صداقا للآخرى وان سمي ما لامع
 جعل البضع صداقا فالاصح البطلان وفتح ان لم يجعل البضع
 صداقا ولا كاحر المتعذر وهو ان يقول تزوجتك شهر ولا يجوز
 النكاح بشرط الغيام ولا بشرط الايطاها ولا بفتح النكاح

٣ والقادر بالزوجة والعويضة

الا على زوجين معينين فان كانت الزوجة حاضرة مع
 هذه صح وان قال تزوجتك هذه فاطمة واسمها عائشة صح
 وان كانت غائبة فقال تزوجتك ابنتي وليس له بيت غيرها
 وان كانت لغيره ثانيا فقال تزوجتك ابنتي لم يصح حتى ينفك بالاسم
 او بالصفة وان قال تزوجتك عائشة وقبل الزوج ونوبها من
 ابنته صح وان قال تزوجتك ابنتي وقبل الزوج ونوبها من
 الكبيرة او الصغيرة صح وان نوب احدهما الكبيرة والاخر
 الصغيرة لم يصح هذا كله على الجواز والصحة فلو سميها بغير
 مرتكها ما صحوا حسن وفضل والسحب ان لا يعقد النكاح الا
 بصداق وهو ما يجوز ان يكون ثمن او ممتنا يجوز ان يكون صداقا
 ويجوز ان يكون الصداق عينا او مينا حالا او مؤجلا ويجوز ان
 يكون منفعة كالخدمة وتعليم القرآن وغيره من المنافع المباحة
 ولا يجوز ان يكون محرما كالنحر والكذب ولا معدوما كالشركة
 التي لم تظهر ولم تخلف ولا مجزوا بالصفة كالحمل في البطن ولا مجزوا
 بالقدم كمنقال ذهب او فضة ولا مالم يتم ملكه عليه كالمبيع

من ولا مال لم يقدر على تسليمه كالتطير في الهواء والتملكة
 الماء والعبد الباقي والمال المقتضى فان تزوج علي شي من
 لم ينقل النكاح ووجب مهر المثل فلو قالت البيا الغتري
 بغير مهر من جهة النكاح ولها المطالبة بالفرق فان افرق
 لها مهر اصاب ذلك كالمسي في العقد وان لم يفرق حتى دخل بها
 ووجب لها مهر المثل وكذا السيد يزوج امته بغير مهر
 لو تزوج امته بغير مهر فبها ولا مهر لها ولا يزوج ابنة الصغير
 بالاكبر من مهر المثل ولا ابنة الصغيرة ما قل من مهر المثل فان نقص
 من هذا الوزاد علي ذلك ووجب مهر المثل وبطل الزيادة ولكن من
 مال نفسه جاز وليس لا قل الصداق حديث ولا اكثر حديث فلو
 قالت البيا الغتري زوجي بالف مثقال فنزوها باقل من مهر
 المثل لم يصح ولو قالت زوجي مطلقا فنزوها باقل من مهر المثل
 لم يصح علي الاصح فمهر المثل كهر الاخوات والعنات ولا يعتبر به
 البناء والامهات ويعتبر فيه الجاهل والعفة وسلامة الخلق
 وسائر الخصال اذا كانت الرغبة تزيد بها كد وتنقص دونها

من

ويستقر جميع المهر بكون احد الزوجين اولاد
 بالفرق بالطلاق قبل الدخول ويستحب للخطبة
 انشاء العقد واستيجاب العقد مهر خطيبها العاق
 او غيرها فحسن فيقول الحمد لله ونسبحه
 ونشكره ونعوذ بالله من شره ومن سبب انكسار
 من يهدي انزفلا مضل له ومن يضل فقد هادي له
 ونشهد ان لا اله الا الله وحده لا شريك له ونشهد ان محمدا
 عبده ورسوله امر مسلم بالهدى ودين الحق ليطهر على الذين كله
 ولو كان المشركون الا وان الله تعالى امر بالشحاح وفيه عن
 الشفاح فقال خيرا وامر الله فافعلوا الا بماي منكم والافعال
 من عباده وامامكم ان يكون قراء يغفر الله من فضله وافر
 واسع عليم اتقوا الله حق تقاته ولا تموتن الا وانتم مسلمون
 واتقوا الله الذي تساءلون به والارحام ان الله كان عليكم رقيبا
 يا ايها الذين امنوا اتقوا الله وقولوا قولا سديدا يحط لكم انكساركم
 ويغفر لكم ذنوبكم ومن يطع الله ورسوله فقد فاز فوزا عظيما

عليه السلام قل من تزوج بامرأة فقد احزنني
فليق الله في الثلث الباقي واقل قول في هذه واستغفر
العظيم وكلم ولو الدين ولو الدبر فاستغفر عني وشكر
وعن جميع المسلمين والمؤمنين اجمعين فاستغفر الله هو الغفور
الرحيم فيقول الولي لب من امره والحمد لله والصلاة والسلام على
رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول الزوج كذا كذا فيقول الولي
ان كان اجاز تزوجتك بنتي فلانة بمهر كذا او كذا وان كان الولي
جدا فيقول تزوجتك فلانة بنت ابني فلان فان كان الولي
اخا فيقول تزوجتك اخي فلانة وان كان ابن اخ او عم
او ابن عم او معتقا او عصبة معتق فيقول احد من زوجتك
مولتي فلانة بنت فلان وان كان حاكما فيقول تزوجتك كذا
فلانة بنت فلان فيقول الزوج في القبول في المسائل المذكورة
كلها قبلت تزوجها بدهن المهر المبلغ المالكوم ولو قال احد
اولياها تزوجتك فلانة صح وان كان الزوجان متعيرين
وكان ولي الزوج اباها وولي الزوج اياه فيقول ابو الزوج

١٥
تزوجت بنتي فلانة من ابنك فلان بمهر كذا او كذا
ابو الزوج قبلت تزوجها لابني فلان بدهن المهر وان
جدين فيقول جدة الزوج جئت تزوجت فلانة بنت ابني
من ابني ابنك فلان بمهر كذا او كذا فيقول جدة الزوج بنت
تزوجها لابني فلان بدهن المهر وان كان ولي الزوج جتر
جدا وولي الزوج ابا فيقول جدة الزوج جئت تزوجت فلانة
بنت ابني فلان من ابنك فلان بمهر كذا او كذا فيقول ابو الزوج
قبلت تزوجها لابني فلان بمهر كذا او كذا وان كان ولي
الزوج جتر ابا وولي الزوج جدة فيقول ابو الزوج جئت
تزوجت بنتي فلانة من ابني ابنك فلان بمهر كذا او كذا فيقول
جدة الزوج قبلت تزوجها لابني فلان بدهن المهر
المهر ووكيل الزوج فيقول للزوج تزوجتك فلانة بنت
مولي فلان ووكيل الجدة يقول تزوجتك فلانة بنت ابني
مولي فلان ووكيل الزوج يقول في القبول قبلت تزوجها
مولي فلان ابن فلان بدهن المهر وان كانت الزوج جتر ابا

موتها تزوجتك امي فلانة بهر كذا وكذا واذا كانت
 امه لامرأة فيقول ولي الشبهة تزوجتك فلانة امه فلانة
 ان الزوج قبلت تزوجها بعد المهر وان كان القاميل
 مستكاد بدا الصغير فيقول قبلت تزوجها بعد فلان ووكيل
 ابي الزوج يقول وكيل الزوج تزوجت فلانة بنت مؤلفي
 فلان لمؤكاد فلان بهر كذا وكذا فيقول وكيل الزوج في
 القبول قبلت تزوجها لمؤكاد فلان بهر المهر
 ويتحقق ان يدعى الزوج حين بعد العقد فيقول بآراء الله لكما
 وبارك عليهما وجمع بينهما بغير فاذا صح العقد فيستحب للزوج
 ان يأخذ بخاصتها اول ما يلقنها اذا سمعت اليد فيقول
 بارك الله لكل واحد منّا في صاحبه ثم يعاشرها بالمعروف ويباح
 له فيها جميع قنونا الاستمتاع التي لا ضرر بها الا الاتيان في
 التدبر والوطئ في حال الحيض فانها حرامان عليها حتى يامولا
 كما قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ما في امرأة في حال الحيض وفي غيرها

فان طهر برؤسها واند جميع الملائكة
 يرفق منه الغفران منها ويطهر
 ترابها اية

باب النكاح

مسألة عما قال الولي للمرأة ان تزوجا فلان
 اي قبل ما فرها اللفظ من الشيب او لا بد من خوضه **فالجواب**
 الشيخ عبد الرؤوف بان قولها لو ليها اي او نعم او جبر بعد
 الزوج على فلان كان ولا يتعين رضيت واذا نت **مسألة**
 عما اذا اذنت امرأة لوليها الخائب لتزوجها كجدة القاضي فجاء
 مشاهدان واخبر انه الولي الخائب وكل ذلك القاضي لان لم يبلغ
 الي الولي خبره فماله بل ظن جواز التوكيل قبل استينافها قبل
 تجوز للقاضي تزوجها في هذه الحالة اذا تحقق ان التوكيل
 كان متاخرا عن اذنها خضرت وكيف اذا بلغت خبل الاذن لـ
 امرأة او قاسق قصدها وكل القاضي في تزوجها واستند عليه
 مرجحان يبلغان القاضي توكيله **فالجواب** الشيخ عبد الرؤوف
 بانه حيث قبض ان التوكيل متاخر عن اذنها لوليها جاز للقاضي
 المماذون لمران تزوجها عملا بما حققه ولا يضر كون الولي وكل
 ظلما جواز التوكيل قبل الاذن بل علمه عدم لجواز العبرة بها
 في نفس الامر لا بما في ظن المكلف فلو عقد بها القاضي قبل

حوله نقد وصح لكنه غير جائز لانه تعاطي عقد افساد
الظاهر كمن باع مال مورثه ظاهرا حيوت في النفوذ وعدم الجواز
اباغت الولي امرأة اذن موليته في النكاح وصدة ما توكل
القاضي نزولها صح التوكيل والتزوج **واجاب** الشيخ عطية بانه
يجوز في الحال الا ان كان باع مال مورثه ظاهرا حيوت في بان مودة لكن
ينبغي في هذه ان يكون اذنه بعد مضي زمن يمكن فيه بلوغ الخبر فانه حينئذ
يصح عقده والا فلا والحال الثاني واضح عما اذا غاب ولي امرأة الى مسافة
قريبة وتعرض المولى للحرق في الطريق فان تعصب الكفار لباسه او
مصرف الطريق وتوخي القتل اذ لم يكن معه حفيظ خرج باجرة اوليها
مع رفته ومع وجودها لا يزول الحرق فاصله لكن تخف في بعض الاماكن
وبعض الازمان وكيف الحال اذا غاب الولي الى مسافة قريبة والطريق غير
مخوف لكن ليس لها مال مستاجر به رجلان يروحان للاستيدان منه
اذا لم يجوز للاكتفاء بخط القاضي وليس في ناحيتهما بيت مال تصرف
لمصالحهما قبل يجوز للقاضي في هذه الحالة تزويجها قبل استيدانها وان
قلع لا فكيف اذا كان لها حق حقة اذن فقط رقعة او دهب وبغيرها

مسائل

يقول الرغب فيها فهل يجب بيعها للاجرة او تزويج القاضي
اذا اضطرت الي النفقة والكسوة **فاجاب** الشيخ عبد الرزاق
اذا قربت المسافة بينها وبين الولي ونقد راسيته انه لحرق
تزوج القاضي هكذا اجبت الشك في توقف قبل الماذر عرج
والذي يجتهد انه حيث نقضه اذنه تزويج او نقضه فلا وبه يجمع بين
البحث والتوقف انتهى لم رابت ما بحثه الشك منقول عن القاضي
للزواني وتبين قول الماذر عرج انه لو كان في البلد يحسن السلطان وتعرض
الوصول اليه تزويج القاضي ثم لا عند المذكرة في السؤال منها ما
تعد رعد الاستيفاء ان ومنها ما تعسر من الاول حتى في القتل
الضرب واخذ المال ومن الثاني ما اذا عجزت عن اجرة من ستادت
الولي فلا يزوجه القاضي لانه فقد الاجرة نادر واحتياجها الي النفقة
والكسوة لا يجوز الا اقام على تزويجها فيعز اذن مع تيسر استيدانها
غالباً ويتفق عليها اغنياء البلد ويكفون بها الوجوب عليهم اذ العجز عن
كسب لائق ولا يجب بيع الحقة المذكورة بل يجوز لها ان لم
تفعل فلا يزوجه القاضي لما ذكرنا وانما علم **واجاب** الشيخ

من يجوز ذلك كما يجوز في شيخ الاسلام ذكرنا في شرحه
 جنة والنزول تبعاً للزوايا قال لا يابى ابن الرقعة بما قاله لا يحا
 دية فراجع كلامنا في كتابه وقال لا يابى في الظاهر انه لو كان
 في البلد سجن الساطان ونعت الوصول فللقاضي التزوج بغير
 اذنه واقوة في شرح الرقعة اما اذا غاب والمسافر فربما حكم
 الاقامة ولا نظر لما قيل في السؤل فان هذا هو الذي لا تقدر في القواعد
 المعروفة **مسألة** غافوا ان النفقة سقط بالشو من خروج من المنزل
 وغير بعضهم من منزله وبعضهم من مسكنها هل المراد به الذي اسكنها
 فيه او شمل فيه بيتها الذي سكن هو محلها وهل المراد بما قالوا انه سقط
 النفقة بالسفر فما حد السفر الذي سقط النفقة ويحكم اذا كان غائباً
 او مقفوداً حتى لا يفتح كان الكساح اذا ثبت اعساره وهل يساق
 في غيبته بما يساق في حضره لسفر الى محل قريب او بعيد من ابيه
 نحواً فارب وهل سقط النفقة السفر لعبادة الاصل او الفرع او لا
 وهل قالوا اهدمنا او غيرهم ان نفقة التائب بالخروج من منزله
 او بالسفر في غيبته يعود يعود الى المنزل قبل الملاح لغيره القولية او لا

ح

فاجاب الشيخ عبد الرؤوف بان المراد بالمنزل منزله و
 واحد وهو ماله عليه ولاية من ملك او استجار او عارية ومن ه
 مالوسكن معها في بيتها برضاها وبيتها التي شيخنا رحمه الله
 السائل وما حد السفر الذي الخ القول ينبغي ان يعرف ان الزوج اما
 ان يؤذن في الخروج من المنزل ولا قاله الثانية مجرد خروجهما منه
 لسفر او غير او سقط والاوي ومنها من لا ينزل لها سقط المؤنة سفرها
 اي فوضوها الى محل يجوز القصر منه سواء كان زوجها حاضراً في غايها
 ولا ساق في غيبته سفر كان ساكنها به في المحضر لانه لا يلزم من
 مساحتها هنا ما يحسنه لولا تخفي وسفرها لزيارة اهلها في غيبته
 سقط شمله قوليها لزيارة اهلها لا على وجه الشو ولا شك ان السفر
 لاهل في غيبته مشو نزول الذي صرح به الشيخان وغيرهما انه اذا غاب
 من وجهها لا يعود نفقتها يعودها الى الطاعة بل لا بد ان يرفع الاخر
 الى القاضي ليتضي بطاعته يفعل ما هو مقرر في كتب الفقه نعم ان كان
 محلاً لا يمكن وصول الخبر من الحاكم اليه لحرف طريق او نحو فرض نفقتها
 في ماله واخذها كغيباً فان لم يكن له مال حاضراً فرضها او اذن في الاقر

او من

منها ليس فيها اذ احضر جواب قول السائل وهل قال احد من
 لنا او غيرهم الخ ان القديم من قول السائل في باب التمسك بالدين
 بالثقة بالعقد لا بالتكديس والمجديد بالعكس فقصية القديم
 ان الثقة يجب عند عقد وهو الى الطاعة لحصول الموجب وهو العقد
 وقصية المجديد انها لا يجب لعدم التكديس عند حصول الاعادة كراه
 القاول التمسك السابق منها الفصل في الشؤن من راسه علم **واجاب الشيخ**
 عطية بان ظاهر اطلاقهم لا فرق بين الطويل والقصير كما يشهد به
 العلة فانهم قالوا سقط ما حقرها بالسفر لخرجهما عن قبضته وبقاها
 على شأنها وهذا اصادق ومطلوب السفر وليس كاذبه لها في الخروج الى
 الى دار في البلد كما لا يخفى ولا نظر لثبوت الاصل وغيره **سالت** عما اذا
 تزوجت من زوج من فقد خبره او غاب غيبة طويلة مدعوها المأذون ثم
 لما علم القاضي كذبها وان لم يقع بينهما حل العزم من طلاق او فسخ
 شرط فرق بينهما وبين الزوج الثاني واعتدت ولم يعد الزوج
 الاول وتعدت اعلام الحبر اليه في مضطرة الى الثقة والكسوة لعدم
 وجود من ينفقها فراقا قريبا او سائر المسلمين فهل يجوز للقاضي فسخ

النكاح اذا ثبت اعلمه او تعدت حصيل الثقة والابلية
واجاب الشيخ عبد الرؤف امان زوجة المفقود فانها اذا اقام
 بينه مصرحة باعساره الان جاز الفسخ وان سبق لها نكاح
 غيره وتفرقت بينهما الشدة ضررها ولا يلزم الشهادة بانقطاع
 اعضده شيخنا في كتبه وفتاويه واعتمد شيخ الاسلام تركها انما يلزم في علم
 مما تقرر ان لها الفسخ بشبهة الاعسار فصا لو غاب غيبة طويلة بطريق
 الاول ولا يجب عليها الصبر الى ان تموت لما فيه من شدة الضرر **سالت**
 عن طالت غيبته وتضررت زوجته بالغيبه لفقد الثقة ونحوها وخرق
 الفاحشة فهل يفسخ القاضي النكاح ام لا **واجاب الشيخ** عطية بان
 ظاهر كلام الاكابر لا يفسخ وان القاضي يكتب اليه قاضي بلده الان ثبت
 اعساره في الحال واختاره جماعة من اصحابنا منهم القاضي الطبراني وابن القتيبة
 وغيرهما جواز الفسخ لها اذا تضررت وقال الزواجني وابن ماجة صاحب
 العدة ان المصلحة الفتوى واقول بل هو متعين في منتهى هذه العدة
 العار في باحكام مسئلة الغائب فان تعدت القاضي او تعدت بر الوفا
 عند لفقد الشهود او غيبتهم فلها ان تسترد بالفسخ وتفسخ نفسها

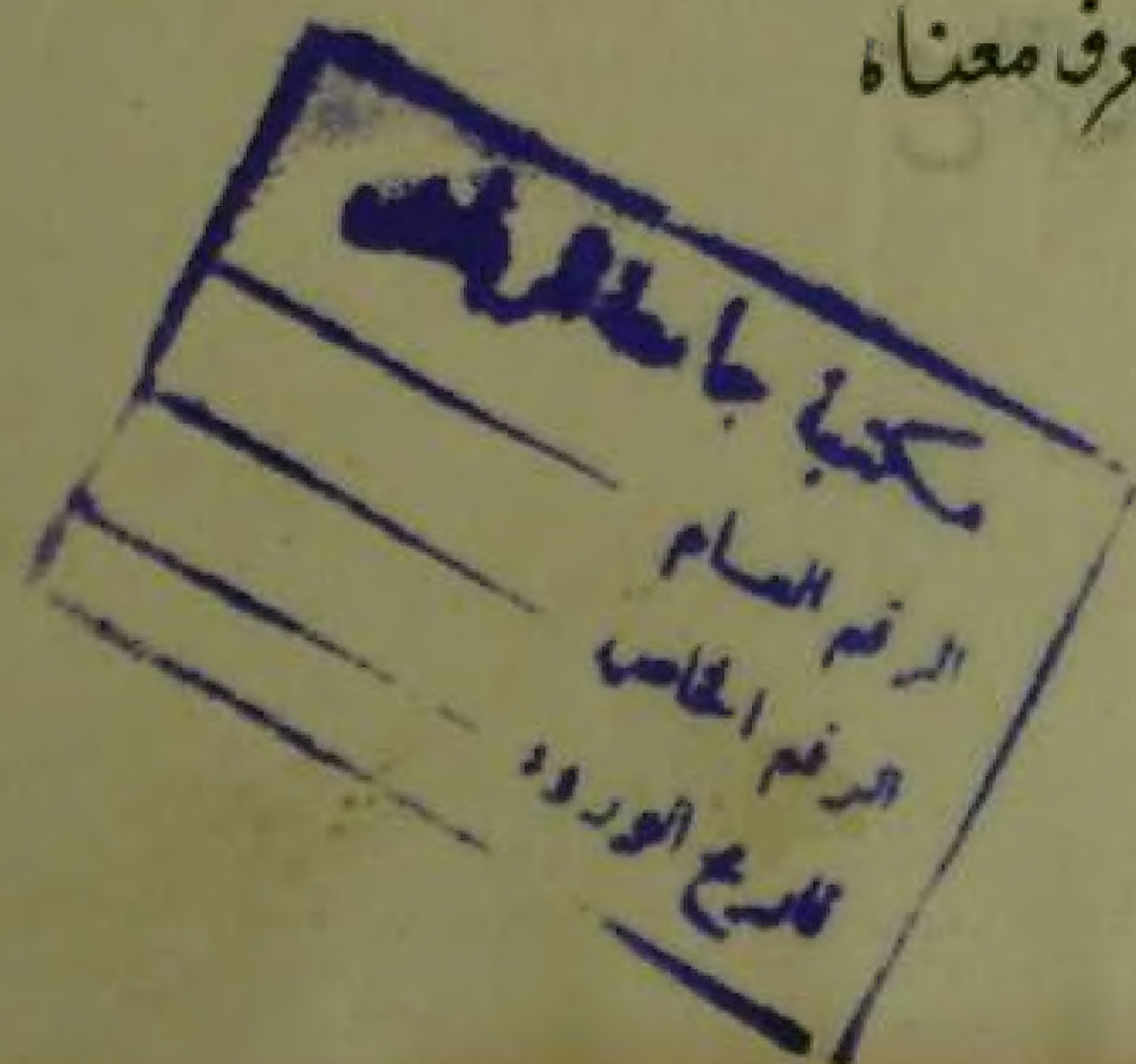
وتعدت الاثبات

في بيحنا المحقق عبد الرحمن ابن زياد كما قالوا في المرتبة اة ا
بي الزاهد ونحوه عليه اثبات الزهني عند القاضي ان له بيع الزهني
بما راجع قاضي بل هذا هم واعم وقيل عا وقد شاهدنا من هذا كثيرا
وقيل ما قلناه من استقلالها بالفتح ما قالوا من انه اذا ثبت لها
حق الفسخ في عيبه لا عساره واستقلت به لعدم حكم او حكم او حجر
عن الزرع للحاكم فقد فسحها ظاهرا وباطنا للضرورة **سالت** عما اذا
فسخت امرأة طلقني زوجي ولم يعينه باسمه ولا لقبه فهل يجوز تزوجها
قبل ثبوت طلاقه أولا وهل المراد بما قالوا اذا اعتنت احتياجيت
السنة والآله الثعابين باسمه او لقبه كما نفهم من عبارة مشائخنا
وغيرهم والاقرار بالنزوحية والعصمة تقو لها طلقني لا يعينه باسمه
كن يدوم كما نبحث بذلك بعض فقهاء اليمن فعلى قوله لو قالت طلقني
زوجي لم تزوج وان لم يعين اسمه **فاجاب** الشيخ عبد الوهّاب باذان
طلبه الحكم وقالت طلقني زوجي واعتدت قائما ان تقول
لويها والقاضي فان قالته لويها جاز له تزوجها وان عرفت زوجها
الاول من غير اثبات طلاق ولا يمين لكن يسن له ذلك وان قالته

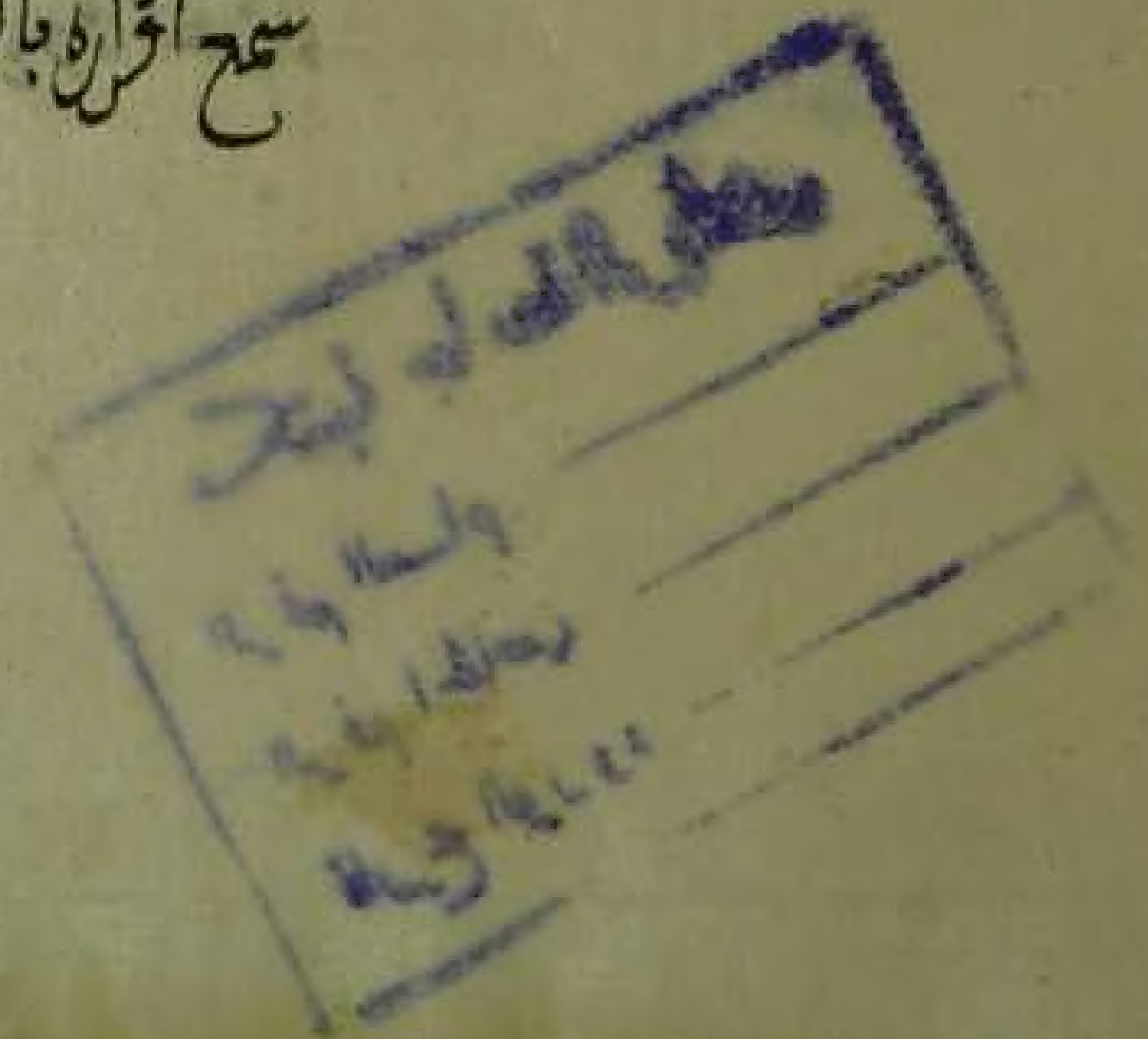
للقاضي فان لم يعرف زوجها جاز له تزوجها كذلك ويسحب
ما ذكر ايضا وان عرفت باسمه او لقبه او شخصه فلا بد من ثبوت انه
وهلها على انقضاء العدة وكونه المراد بالثعابين ما ذكر هو ظاهر
ولا يصح ان يراد به مجرد الاقرار بالنزوحية لانه مستفاد من انها طلقني
زوجي فيلزم ان يكون التفصيل بين المعين وغير المعين وكلام الله ثم
مصنوع عن ذلك كيف واصله للداري واقوله الشيخان وبعثهم ابن
وغيره وان كان ظاهر كلام الشافعي في قولها ذلك عن المحلل انه يزني بها
القاضي مطلقا معينا كان الزوج اولا ومثي في العبار على انها
اذا قالت للقاضي ولي غايب وانا خلية من نخاع وعدة زوجي باطلا
اثبات واذا قالت له طلقني او مان عني انبتت وعلى الاول لك هذا
سواء ان ادها ما حكمت في الفرق بين المعين وغيره ويتبعي ان لا
تفرق لما ان المدار على العلم سبق النزوحية او لعدم حني بعمل بالاصل
في كل منهما والحواي فيما يظهر ان القاضي اذا تعين الزوج عنده بما
سبق ذكره تاكد الاحتياط والعمل باصل بقا النزوحية فوجب
الثبوت بخلاف ما اذا عرفت مطلق النزوحية مطلقا النزوحية من غير

بادل في التقي باخبارها بالخلق عن المانع لانه العقود ثبتت
 لادبها ثانياً ما الفرق بين الوبي الخاص والقاضي حين حيث
 بين المعين وغيره في هذا وما ذاك والجواب فيما يظهر ان القاضي
 يجب عليه ان يثبت ان لا يزوج من غير كنف وان رخصت بخلاف الوبي
 اذا رخصت وان لا يزوج الضيق البكر بخلاف ايها وغير ذلك وان اعلم
سالت عما لو اجاب امرأة الى القاضي وقالت طلقني زوجي او مات
 عتي ولم يعقده بالمشترى من اسم او كنية او لقب فهل يزوجها بذلك
 ام لا بد من ثبوت ما ذكره **فاجاب** الشيخ عظيمه بانه يكفي ذلك في تزويجها
 وكلام الاصحاب صريح في ذلك والعل عليه فانهم قالوا ان باب العقود يرجع
 الى قولهم فيها ولم يوجبوا ايضاً عليها وقالوا في التحليل لو قالت
 تزوجت وحليت قبل قولها وقضية ذلك قبول قولها مطلقاً لانهم
 قالوا لو اجاب الى القاضي وادعت طلاقاً من زوج معين او مودة
 فلا يزوجها حتى تثبت به لانها اذا ذكرت معيناً باسم العلم كانا
 ادعت عليه بل صرحوا بانها دعوى عليه فلا بد من اثبات ذلك ومن
 نعم غير ذلك لم يفهم كلامهم وكلام الشيخين في الدعوى والبيات

وغيرهما ظاهر في ذلك **سالت** عن قال طلقت فلانة واحد
 فهل به الثلاث او لا يقع به الا واحدة كما يحكى عن بعض القضاة
 ما نطق لطلقت الامرة وان علمت يقع به الثلاث فكيف اذا قال
 فلانة واحدة وثنتين فهل يقع به الثلاث لان مجموع الواد والاثنتين
 ثلاث او لا يقع به الا اثنتان مع انهم يستعملون اذا ارادوا ايقاع الثلث
 لفظ طلقت فلانة واحدة وثنتين وثلاثاً وقد اُرد في عرفهم انهم اذا لم
 يذكروا الثلاث انما اثنتان فقط فهل يحكم بوقوع الثلاث او اثنتين
فاجاب الشيخ عبدالرزاق بانه يقع الثلاث في قوله طلقت فلانة
 واحدة وثنتين وثلاثاً لكن ان قاله لموطوءة ولا يقع واحدة وعليه
 يحكى ما نقله السائل من بعض القضاة وان كان تعليقه لا يرافقت ذلك
 وهكذا يقع الثلاث في واحدة وثنتين وان اُرد عرف خلاف ذلك
 لانه ذكر صريح العدد بعد صريح صيغة الطلاق وحكمه شرعاً وقوع
 الثلاث وانما اعلم **واجاب** الشيخ عظيمه بوقوع الثلاث والعائلي
 بخلافه لا يعرف العطف في العربية ولا كلام الفقهاء **سالت** عن قول
 النوري في منهاجه لولفظ العج بالطلاق العربية ولم يعرف معناه



ح هل المراد بمعناه ثم معناه اللغوي والشرعي او معناه
 موضوع للفراق **فاجاب** الشيخ عبد الرزاق بان المراد بمعناه في
 هذا الموضع ولو لفظ العجمي لمعناه الشرعي لا اللغوي لان الاول هو
 معناه الواقع وعدم دونه الثاني والمناق قال لم يقع المأزج ان لو قال
 يا طالق وان كان اسمها وقال قصدت الذالم يقع قالوا لم يقصد معنا
 الشرعي وقصد شرط الواقع عند وجود الضارف لقصد التداو كحلها
 من وثاق وهذا مستثنى من كون الفرج لا يحتاج اليه وكذا هو قال واعفا
 النسا بعد امتناع من اعطاه مطلوبه صلحك ثلثا وفيه رويته
 لم يطلق قالوا لانه لم يقصد المعنى الشرعي بل اللغوي فعلم ان الاول هو النسا
 الذي يدور عليه **واجاب** الشيخ عطية بانه ان يعرف ان هذا اللفظ موضوع
 لحل العصمة كما ان قيل النكاح في جواب الايجاب موضوع لعدها وهذا
 لا يخفى بل العزمي لو قل لفظ الطلاق بالجمية لا يقع عليه ولا قصد
 معناه ولا معني له كما هو بـ **سالت** عن طلق امراته وشهد من كس
 بطليقه من خان البيت من غير ان يري المطلق او الشهود الملقين بين من
 سمع اقراره بالطلاق الثلاث وبين من سمع بطليقه بالثلاث حيث قلنا ان لم



يقبل الشهادة الملقية بينهما واشتهر في السنة الناس ان طلق ثلثا او تد
 وهي ثلثة الثلثة فتدعي الزوج في هذا الموضع ان طلق الا طلقين وحدها
 القاضى ليدعها ولم يعرف اللفظ الذي يقع به الرجوع قبل الاول لانه اذ غلب عليه
 هذه القران ان يعلم عن يمين لفظ المراجعة لهذا الشبهة حتى تحل غير بعد
 انقضاء العدة بلا ريب وتلقينه وان طلق كذب **فاجاب** الشيخ عبد الرزاق نعم الاول
 للقاضي اذا قامت القران المذكورة بهل الزوج وان قلته لفظ المراجعة لانه فيه
 اعانة على معصية في ظنه بل فنيته هذه الحلة ان لا يجوز له قياس ما قالوا فيه
 قالت لطلقها بالثلاث تزوجت اخر وطقت واعندت ان يجوز له كما هو وان
 طلق كذبها جواز التلقين عند طلق كذب الزوج وان اعلم **واجاب** الشيخ
 عطية في الاول والثالث والرابعة فيس على القاضي الحكم بالظاهر وتلقنه الرجعة
 والله متقن بالسرائر وما في الثانية فعلى السامع طلاقا ان يشهد عليه بالطلاق
 الثلاث متا ولا تعرضا لنشأوا اقرارا وليس هذا من باطن الشهاد
 من كل وجه بل صورة انشا الطلاق والاقرار به واحدة في
 الجملة والحكم ثبت بذلك كيف كان والقاضي بل عليه سماعها
سالت عمر بن قح امرأة وطلق القاضي ان طلقا ميلان

كان عبد الفلان الغائب فادعى عتقه ولم يثبت خبره
حكاه بطلان كحاحه والوان فلم يعمرك كيف اذا انت وحيث
اخر بعد التفريق بينهما وانقضاء العدة ثم شهد شهود
ان سيده اعتقه وكان عتقا حين تزوج من قبل هي الان
زوجها الاول والثاني **فاجاب** الشيخ عبد الرزق
بان حكم بطلان النكاح فيما اذا كان عبدا فاذا تزوجت
باخر بعد التفريق والعدة ثم شهد وان الاول كان عتقا
عند نكاحها لا يفيد لان العتق لا يكتفى في حرة الاصل
فزوج الحاكم باطل من اصله لانتفاء وجود الكفاة
فبذره وان رخصت المرأة بسقوط طهرها **واجاب** الشيخ
عطية بان كانت حرة الاصل فان النكاح باطل
من حرة الكفاة فان القاضي لا يزوج الشريفة
بغير كفوان رخصت به على الاصح وان كانت عتيقة مثله
فان صدقته على انه معتوق فالحق له ما لا يحدوها
حتى يتبين خلافا وان طلبت الوقعة وادعت انه زوجه

٢٢
فعليه ثبوت العتق وقد يقال يقبل قوله بهمين
ان كانت مكنته احدا مما قالوا فيها لو ادعت بعد
التكليف محرمية او عدم اذن بالنكاح انه لا يثبت
قوله ما قبل ولا دعواها والا صح قبول
دعواها والقول قوله فان كل وحلفت فزوجه
بينهما فلو ثبت مدعى بعد التفريق فالزوج حرة
زوجته هذا ما يقتضيه القواعد والا وحيث
للقاضي ان يطلقت به ليطلقها بعد التفريق ليقول
في الباطل لغيره كما قالوا في مسألة الوكيل و
الامة المعروفة في الوكالة ومسألة العبد
لها التفات الى مسألة الزوج حرة الطالبة للنكاح
فليتأمل في نفاذها فانها هراهما سواء فاما
جاء الشخص وقال انا عتيقة فهو كقول المرأة
انا حرة من الزوج والعدة واذ اعقب سبيله
اعتقه وجب الاثبات بذلك هذا ما يقتضيه النظر

فواعاد المدن هب وادبر الموقف للصواب **سالت**
عما اذا شهد من رجلان ان فلانا باع عمره **سالت** عشر
سنة فشهدت اربع منسوبة ان فلانا يبيع ولدت
شهر مولده او قبله او بعد بشهر فل يجوز تنويعها
اعتمادا على قولهم اولا لا بعد ثبوت بلوغ نفسها
برجلين عدلين وهل يعتمد ما كتب من تأمير المولد
اولا **فاجاب** الشيخ عبدالرؤف نعم ثبت ضمنا بلوغ
فرسهم بولادتها كما ثبت الشب ضمنا الشهادة الشك
بالولادة وكما ثبت سئوال ضمنا شهادة العدل برمصنا
فيجوز تنويعها باذنها للحكم ببلوغها شراعا
ثم كذا السئوال والجواب من احكام
النكاح في وقت الصبح فرسهم
مفني منير **الحمد لله** والحمد لله
والعالمين **صلى الله عليه وسلم**
سنة ١٢٠٠
في شهر ربيع
الاول

